كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
ⵜⴰⵖⵡⵍⵍⴰⵢⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴰⵡⵉⵏ ⵜⵙⵙⴰⵙⵉⵏ ⴰ ⵜⵙⵍⵣⵎⵉⵏ ⴰ ⵜⵙⵏⵖⵔⴰⴼⵉⵏ
FACULTÉ DES SCIENCES JURIDIQUES, ECONOMIQUE ET SOCIALES

مادة علم الاجتماع القانوني

الدكتور : عبد القادر الخاضري
الدكتور: الحسين أغلان

المحاور الاساسية للمادة

- مفاهيم أساسية :القانون والمنهج بين الفلسفة والسوسيولوجيا
- من فلسفة القانون إلى سوسيولوجيا القانون
- فلسفة القانون بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي
- القانون عند أرسطو وعند هوبز وعند جون جاك روسو
- لماذا الحاجة إلى القانون؟
- ما هو القانون؟
- تشريع القانون وفصل السلط
- القانون والتشريع والشعب والدولة

- القانون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وأهمية التعاون بينهما
- القانون الوضعي بين الفلسفة السياسية والأيديولوجيا:
- سوسيولوجيا القانون أو علم اجتماع القانون بين علماء الاجتماع وفقهاء القانون:
- علم اجتماع القانون بين علم الاجتماع و علم الاجتماع السياسي؟
- ماهو علم الاجتماع؟
- علم اجتماع القانون فرع من فروع علم الاجتماع وليس علم القانون الوضعي:
- علم اجتماع القانون وعلاقات السلطة والسيطرة والهيمنة عند ماكس فيبر
- سوسيولوجيا القانون وسوسيولوجيا السيطرة(domination) عند ماكس فيبر
- القانون كأساس لمشروعية السيطرة وأساس للتمييز بينها وبين السلطة
- علم اجتماع القانون وبنيات السيطرة في المجتمعات المعاصرة عند ماكس فيبر:

فلسفة القانون

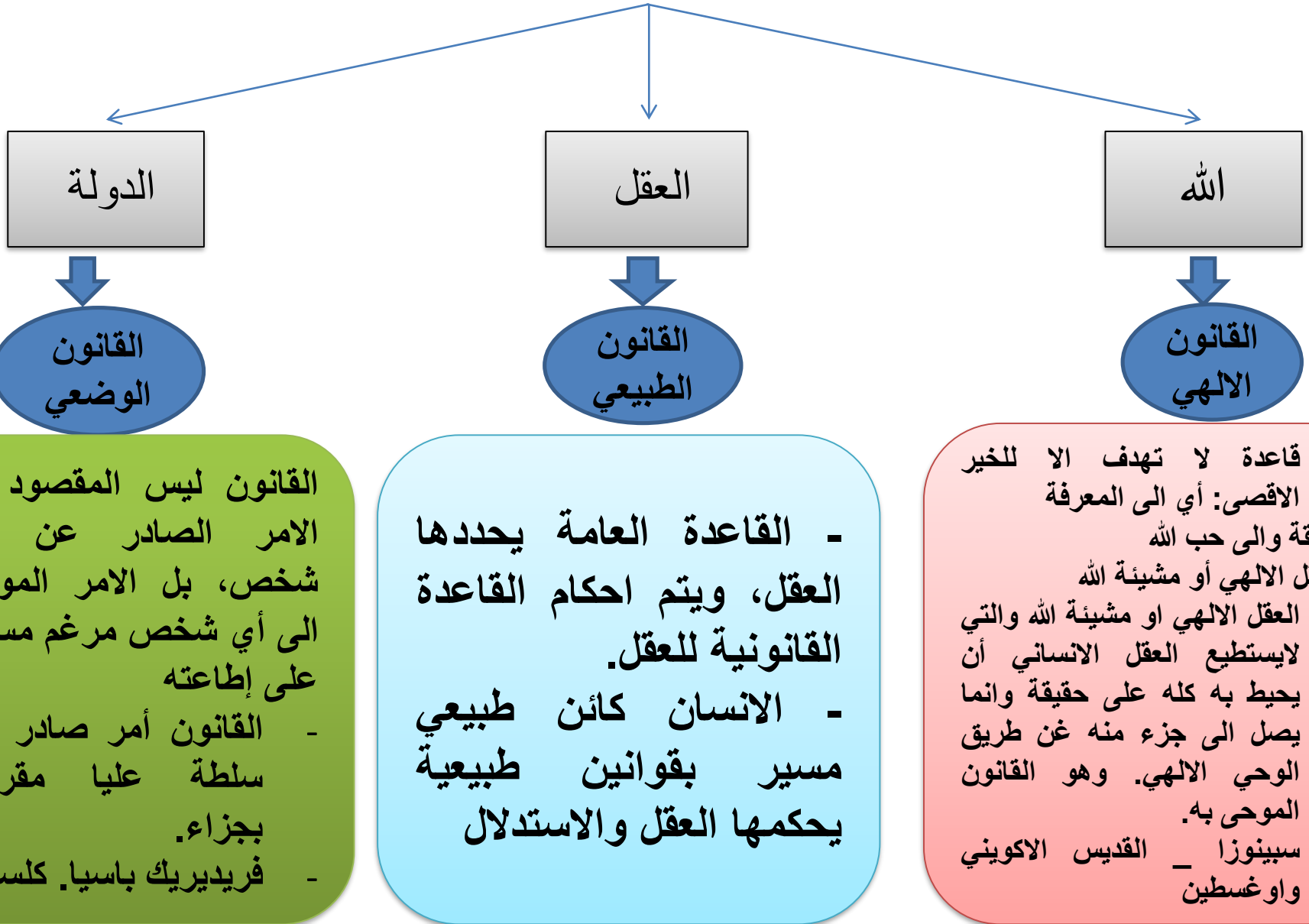

الجدل حول المفهوم العلمي الاجتماعي للقانون

قانون المجتمع_ جماعة
فكرة القانون العرفي

- **العرف والمجتمع هو الذي ينتج القاعدة القانونية**
- **العرف والمجتمع هو الذي ينتج القاعدة القانونية**
- **القانون مرتبط بالمجتمع والسلوك (ميلونفسكي)**

قانون الدولة.
مستعار من الفلسفة الوضعية

- القانون الوضعي والقاعدة القانونية لها علاقة بالعقوبة وأصل القانون يرجع الى الدولة.
- تعتمد على التحكيم في النزاعات لان التحكيم يحافظ على العلاقات

القانون الوضعي والعرف يلتقيان

- القانون الوضعي والعرف يلتقيان في السلوك ولكن يختلفان في نوعية السلوك
- القانون الوضعي والعرف يلتقيان في وظيفية القانون أداة أساسية للسيطرة على المجتمع
- وظيفية القانون هو الحفاظ على النظام الاجتماعي

مونتسكيو «روح الشرائع»

- القوانين : علاقات بين قوى متفاعلة يؤثر بعضها في بعض
- لكل الموجودات قوانين وللانسان قوانين
- مونتسكيو لم يفصل بين القوانين السياسية والقوانين المدنية وذلك بالبحث عن روح القوانين
- روح القوانين مرتبطة بوظيفة القانون
- القوانين السائدة في المجتمعات تختلف باختلاف:

- المناخ: أن تكون القوانين متناسبة مع الظروف المناخية المختلفة (القانون يجب أن يراعي طبيعة الدولة)
- نوع الحكومات: جمهورية ديمقراطية_ ملكية _ استبدادية
- القوانين التي تسن لشعب من الشعوب يجب أن تستوعب أوضاعه
- القوانين المستوردة ==== القوانين المستوردة

علاقة القوانين بنوع الحكومات

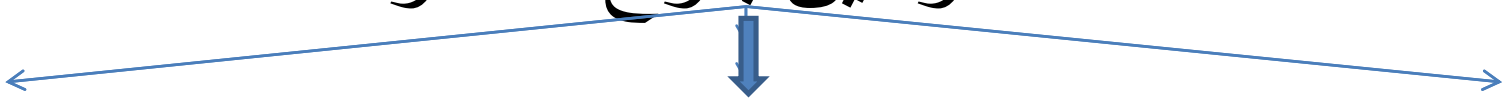

الجمهورية الفضيلة	الملكية	الطغيان والاستبداد
❑ من يضع القوانين يخضع لها ❑ يتم التضحية بالمصلحة الخاصة من أجل المنفعة العامة	❑ الشرف وثقة الشعب في الملك ❑ تقديس الشخصية	❑ الرعايا ليسوا أحرار ❑ القسوة في العقاب

تلتقي الانظمة كلها في توفرها على القوانين وتختلف في وظيفة القانون

علم الاجتماع القانوني

- القانون هو موضوع من موضوعات العلوم الاجتماعية والسياسية
- يمكن البحث فيه والدراسة باستعمال مناهج العلوم الاجتماعية، حيث ليست هناك مناهج خاصة بموضوعات القانون
- العلم يستند على المنهج والسؤال والاشكالية وعلى الفرضيات وعلى التجريب والبحث الميداني او الوثائقي ثم التحليل والمقارنة ثم الاستنتاج والتعميم.

سوسيولوجيا القانون أو علم اجتماع القانون بين علماء الاجتماع وفقهاء القانون:

- حاجة طلبة القانون لعلم الاجتماع؟
- إذا كان إميل دوركايم ركز على اعتبار بين أنماط القانون والأشكال الاجتماعية الأخرى، فإن ماكس فيبر سيمنحنا زاوية أهم من الأولى لفهم وتوظيف علم الاجتماع، هذه الزاوية هي علاقات السلطة كعلاقات سيطرة وهيمنة، انطلاقا من كون علم اجتماع القانون هو فرع من علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة، وليس فرعا من فروع علم الاجتماع .
- علم اجتماع القانون مدين لعلم الاجتماع من جهة، ومدين لعلم الاجتماع السياسي وعلم السياسة من جهة أخرى.

علم اجتماع القانون بين علم الاجتماع و علم الاجتماع السياسي؟

- **ماهو علم الاجتماع؟**
- عرف أوغست كونت، الذي أعلن عن ولادته في الدرس السابع والأربعين من كتابه "محاضرات في الفلسفة الوضعية"، علم الاجتماع "بعلم وضعي للوقائع الاجتماعية"، والتي نجد من بينها المؤسسات ـ أي المعتقدات وأنماط التوجيه والقيادة التي تضعها الجماعة ـ والتمثلات والسلوكات البشرية.

علم الاجتماع عند دوركايم

- أما إميل دوركهايم فيحدد مجال وموضوع علم الاجتماع في الواقعة الاجتماعية، التي يتم الاعتراف بها من خلال قوة وسلطة الإكراه الخارجي الذي تمارسه، أو من المحتمل أن تمارسه على الأفراد؛ ويتم التعرف على وجود هذه القوة بدورها، إما من خلال وجود بعض العقوبات المحددة، أو من خلال المقاومة التي تبديها الواقعة ضد أي **لأي** عمل فردي عنيف ضدها.
- ويركز علم الاجتماع، بحسب دوركهايم، على مشكلة الإكراه الاجتماعي، في حين أن الإكراه القانوني، وهو شكل معين من أشكال الإكراه الاجتماعي، يقدم نفسه كعنصر مفصلي في الظاهرة القانونية، التي يربطها كيلسن بشكل مباشر للغاية بفكرة الإكراه الاجتماعي المنظم.

- ولكونت وحتى دوركهايم تأثيرا كبيرا في بلورة علم الاجتماع. فكونت عارض الفلسفة وطالب بعلم قائم بذاته سماه " الفيزياء الاجتماعية
- أما إميل دوركايم فيعود له الفضل في تحديد موضوع علم الاجتماع، الذي سيكون في ما بعد موضوع العلوم الاجتماعية، بما فيها علم السياسة، هذا الموضوع هو الظاهرة الاجتماعية
- كما وضع دوركهايم قواعد منهج تفسير الظاهرة الاجتماعية، وأنواع الظواهر الاجتماعية وقواعد تفسيرها، وقواعد التصنيف الاجتماعي، وقواعد البرهنة والتدليل، وأجرى تطبيقات لذلك المنهج، حيث درس العديد من الظواهر كالانتحار والدين وتقسيم العمل والأخلاق وغيرها.

- ويجمع الكثير من العلماء أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة المجتمع في ظواهره ونظمه وبيئته والعلاقات مع الأفراد دراسة علمية وصفية تحليلية، الغرض منها الوصول إلى الوظيفة الاجتماعية التي تؤديها هذه الظواهر

انقسم علماء علم الاجتماع إلى ثلاثة اتجاهات

- فريق يعتقد أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة العلاقات الاجتماعية وتعرف بأصحاب مدرسة العلاقات يتزعمهم جورج زيمل Georg Simmel
- وفريق آخر يدعو إلى ضرورة قيام علوم اجتماعية جزئية إلى جانب علم الاجتماع كتخصصات أخرى من أمثال إميل دوركايم Émile Durkheim
- أما الفريق الثالث فيتكون من مجموعة من العلماء فكل واحد منهم لديهم رأي خاص فمنهم من يرى أن علم الاجتماع هو دراسة النظم الاجتماعية ومنهم من يقول أنه دراسة النظم لاجتماعية ومنهم من يرى بضرورة فهم الآليات والوسائل التي تطور المجتمع، وتؤدي إلى الوحدة والتآلف بين الأفراد .ويدخل القانون كمادة وكموضوع وكعلاقات وكظاهرة ضمن مواضيع علم الاجتماع.

علم اجتماع القانون فرع من فروع علم الاجتماع وليس علم القانون الوضعي

- الذين ساهموا في بناء الأسس النظرية لسوسيولوجيا القانون في المجتمع الأوروبي
- كتاب تقسيم العمل الاجتماعي(1893): أشار دوركايم إلى تطور النسق العقابي والجزائي في المجتمع، وحرص فيه على إبراز العلاقة بين أنماط القانون والأشكال الاجتماعية المختلفة، حيث ذهب إلى أن الرمز المعبر عن التضامن الاجتماعي هو القانون، وتنعكس أشكال التضامن في القانون، ويتحقق التضامن الاجتماعي من خلال اليات الضبط الاجتماعي .

هربرت سبنسر ومنظوره السوسيولوجي للقانون

- اهتم هربرت سبنسر بالدراسة الأثنوغرافية (الوصفية) للقانون، إذ يعتبر القانون في نظره صورة أخرى من العرف وأكثر ثباتاً منه . وقد عالج سبنسر القانون بوصفه نظاماً سياسيا تطور في المجتمع السياسي المنظم، وتأثر في ذلك برجال القانون التاريخيين. كما يرى أن السلوك الإنساني تحكمه قوانين موروثة.

سبنسر والمجتمعات البدائية- وحتى المجتمعات المتحضرة والقانون

- نوعين من الحكم المقبلة: حكم كبار السن التي يتناقلوها عن الأسلاف، وحكم الكائنات فوق الطبيعية، وعلى ذلك فإن للقانون في المجتمعات البدائية أصلاً مقدساً أو دينياً، وبالتالي تتسم بالثبات والاستقرار، وبذلك قد تكون غير قابلة للتغيير، وتصبح المحافظة عليها نوعاً من الالتزام الواجب والخروج عليها يمثل جريمة.
- تعّرض سبنسر لموضوعات أساسية في علم الاجتماع القانوني أهمها نشأة وتطور القانون وعلاقته بالتطور الاجتماعي وسوسيولوجيا العقوبة

- كما رأى سبنسر أن القوانين في تطورها سوف تصبح أكثر تنوعاً، وأكثر تحديداً، كما أنها سوف تُشّكل أنساقًا أكثر تعقيداً، وتصبح أكثر قدرة على التكيف مع الظروف الجديدة والمتغيرة .

كورفيتش وعلم الاجتماع القانوني

- يصعب على الفقيه القانوني تعريف علم الاجتماع القانوني ويجد على العكس من ذلك في حقل علم الاجتماع.
- ويعتبر كورفيتش من أهم مهندسي هذا العلم، حيث عرفه بالدراسة الكاملة للواقع الاجتماعي للقانون، والذي يسلط الضوء على أنواع القانون وأنظمته وأنساقه، فضلاً عن أشكال الملاحظة والتعبير، للارتباطات الوظيفية مع مختلف الأطر الاجتماعية المناسبة؛ كما يبحث في أبعاد أهمية القانون، وتقلباته وتقنياته ومذاهبه، والدور المتنوع لمجموعات الفقهاء، وأخيرًا اتجاهات نشأة القانون وعوامله من داخل البنيات الاجتماعية الكلية والجزئية.

علم الاجتماع القانوني

- ويمكن أيضا القول إن علم الاجتماع القانوني فرع من فروع علم الاجتماع، يهدف إلى "وصف الوظائف الاجتماعية للقانون، وأسباب نشأته وتحولاته ومظاهره المختلفة، كما يهتم بحياة القانون .أو هو الجزء من علم الاجتماع الذي يدرس الواقع الاجتماعي الذي يسود فيه القانون، انطلاقا من تعبيراته الحساسة والمرئية خارجيا، في السلوكات الجماعية الفعالة .أو بشكل أكثر بساطة، التخصص الفرعي الذي يدرس التأثيرات والعلاقات بين الوقائع الاجتماعية غير القانونية والوقائع الاجتماعية القانونية -مما يعني أنه يجب أن يكون قادرًا، من الناحية النظرية، على التمييز بينهما.

هناك اختلاف كبير بين علم اجتماع القانون و ما يسمى علم القانون الوضعي

- فالأول يسأل، كما أوضح ماكس فيبر عن "ما الذي يحدث للقانون في المجتمع"، بينما الثاني يتساءل فيه فقهاء القانون، عن "ما هو المعنى المعياري، الذي يجب أن يعزى منطقيا إلى بناء لغوي معين كقاعدة قانونية ."أيضا فعلم القانون الوضعي يدرس القانون كقانون؛ في حين أن علم اجتماع القانون يدرس القانون كحقيقة اجتماعية .وهذا ما يؤكد الطابع الاجتماعي وغير القانوني لعلم اجتماع القانون.

- إذا كان علم الاجتماع هو "العلم الوضعاني للحقائق الاجتماعية"، فإن علم اجتماع القانون يجب أن يكون علمًا وضعانيا للحقائق القانونية. والحقائق القانونية جزء من الحقائق الاجتماعية
- يمكن دراسة الواقع الاجتماعي من خلال الواقع القانوني
- فعلم القانون هو علم يدرس القانون في القانون من خلال القانون، فهو يركز على الجانب الشكلي والرسمي في القانون، وقلما يهتم بالسلوك الاجتماعي والتغييرات الحاصلة في التنظيم الاجتماعي، وفي التوازنات الاجتماعية التي يولده .أي ينظر إلى القانون في شقه المثالي المعياري، دون الاهتمام بتفاعله مع الواقع.
- الفقيه القانوني لا يفسر القانون الا من خلال القانون غير أن عالم الاجتماع يعمل على تفسير القانون من خلال التاريخ والاقتصاد والافكار والسياسة والدين والاجتماع.

- أيضا فعلم القانون هو علم مذهبي في حين أن علم اجتماع القانون هو علم أمبريقي، من منطلق أن القانون لا يهيمن على المجتمع وإنما بعبر عنه.

علم اجتماع القانون وعلاقات السلطة والسيطرة والهيمنة عند ماكس فيبر

- عرف علم الاجتماع بأنه "علم يهدف إلى فهم النشاط الاجتماعي عن طريق التأويل، ومن تم التفسير السببي لمسار وآثار ذلك النشاط الاجتماعي.

- من المهم بالنسبة لسوسيولوجيا القانون استحضار مسار النقاش حول السلطة وذلك للاعتبارات التالية:

- التفكير في السلطة بالمعنى المجرد والعام يساعد سوسيولوجيا القانون على الابتعاد من اية ايديولوجية قانونية تؤدي الى النظر الى القانون من منظور وحيد وضيق فقط للسلطة السياسية.

- من المهم لسوسيلوجيا القانون أن تتعرف على علاقات القانون مع السلطات الاخرى المتعددة «الى جانب السلطة السياسية» في المجتمع الحديث.

- عندما ننطلق من أن القانون هو خطاب السلطة فإن التفكير حول هذه الاخيرة سيساهم في تزويد سوسيولوجيا القانون بأسس نظرية لا تزال هذه الاخيرة في حاجة اليه

- يمكن القول إن مفهوم السلطة في تحديد العلاقات بين القانون وباقي المؤسسات أو الانساق التحتية للمجتمع أو النسق الاجتماعي.

- الدولة هي الجماعة السياسية التي تنتظم داخلها العلاقات من جهة، وهي التجلي المادي السائد للسلطة، من خلال مجموع المؤسسات التي ينظمها ويؤطرها القانون العام، خصوصا القانون الدستوري.
- القانون الدستوري كقواعد هو الذي أعطى للدولة وجودها القانوني والمؤسساتي وكذلك بوأها مكانة السيادة واحتكار السلطة والإكراه.

سياقات نشأة النقاش حول السلطة

- ننطلق من أن هناك مصادر وميادين لعلاقات السلطة وموارد لهذه الاخيرة من خارج الدولة. وتتمثل هذه الاخيرة في الاحزاب والحركات والجمعيات ووسائل الاعلام والرأي العام. وتبلور من خلال مختلف هذه الاليات نسق مركب من علاقات القوة. وبناء عليه فإن تحليل المجتمع المعاصر لا يمكن أن يتصور دون فهم معين لهذه الدينامية

- ارتبط السياق الثاني بتطور علم السياسة الذي ركز على فعل ونشاط الدولة في البداية ليصبح هذا العلم في ما بعد علم السلطة أو علم السلطات خصوص بعد الحرب العالمية الثانية.

- السياق الثالث: سيتزايد الاهتمام بموضوع مختلف أشكال وموارد السلطة من خلال الدراسات الانجلوسكسونية الامريكية بالأساس حول المجتمعات السياسية المحلية واتخاذ القرار

ماذا نقصد بالسلطة

- تستعمل عبارة السلطة لكي تحيل على الدولة أو الذين يمتلكون السلطة السياسية
- غير أن حصر معنى السلطة في الدولة يؤدي الى إقصاء كل خطاب حول سلطة باقي اماكن وعلاقات السلطة من خارج الدولة.

التعاريف الارادوية للسلطة

- السلطة هي كل فرصة متاحة لفرض الارادة من قبل طرف على طرف آخر في إطار علاقة اجتماعية أو مقاومة تلك الارادة بغض النظر عن ميدان وجود تلك الفرصة.
- وعرف برتراند روسل Bertrand Russell السلطة بأنها «انتاج التأثيرات المقصودة والمتوقعة»
- كما عرفها Dennis H. Wrong السلطة هي قدرة الاشخاص على انتاج التأثيرات المرجوة والمقصودة على الاخرين.
- في نفس السياق يذهب روبردال ,Robert A. Dahl الى تعريف السلطة كما يلي « يمتلك(أ)سلطة على (ب) الى الحد الذي يدفع بهذا الاخير الى فعل شيء لم يكن ليفعله بطريقة آخرى و Tawney عرف السلطة « قدرة فرد أو مجموعة من الافراد تغيير اتجاه أو سلوك أفراد أخرين أو مجموعات بالطريقة التي يرغبون فيها أو منع تغيير سلوكهم في الاتجاه الذين لا يريدونه.

- كل هذه التعاريف تذهب في اتجاه دجيل سميل James Millالذي عرف السلطة «تأمين التوافق بين إرادة شخص ما مع أفعال الاخرين»

في نفس الاتجاه ذهب هؤلاء

- Peter Blau
- Goldhammer et Shils
- C. J. Friedrich , Lasswell et Kaplan,
- W. H.Riker, N. W. Polsby,
- Mokken et Stokman,
- François Chazel,
- M.Foucault, Pierre Birnbaum

التصور السببي للسلطة

- كل هؤلاء المؤلفين لديهم التصور السببي للسلطة، بمعنى ان السلطة بالنسبة اليهم سبب للفعل او الامتناع عن الفعل من قبل الخاضعين لهم، أنها سبب لتحقيق إرادة صاحب السلطة وهذا التصور مهم لأننا سنجده معدلا في تصور المجموعة الثانية بل سيكون مرفوضا بشكل صريحة من قبل أحد ممثلي هذه المجموعة.

التعاريف النسقية للسلطة

يعرف بارسونز السلطة بكونها القدرة على تأمين تنفيذ الالتزامات المفروضة من قبل الوحدات في نسق تنظيمي جماعي معين، عندما تكون تلك الالتزامات مشروعة بفعل تأثيرها على الأهداف الجماعية، أو عندما تفرض بواسطة جزاءات سلبية، في حالة التمرد، بغض النظر عن هيئة التنفيذ.

- يركز هذا التعريف على توصيف النسق الاجتماعي السائد والمهيمن كما يمكن القول أنه يستحضر وجهة نظر صاحب السلطة.
- فمن خلال ما تساهم به في تحقيق الاهداف الجماعية تؤسس وتبني السلطة مشروعيتها، وبالنتيجة تشرعن لإمكانية ممارسة الاكراه.
- يضيف بارسونز لتعريف السلطة معطى جديد وهو «الالتزامات» والمرتبطة بتحقيق الاهداف الجماعية المتأصلة في أي تنظيم اجتماعي.
- كما أن هذه الالتزامات هي التي تسمح بممارسة السلطة وتطفئ المشروعية على سلطة الاكراه، بما في ذلك عبر العقوبات السالبة للحرية.
- فالنسق الاجتماعي هو الذي يبرر استخدام عدد معين من العقوبات

- يذهب نيكولاس لومان Niklas Luhmann الى أن السلطة ينبغي النظر اليها كانتقاء أو اختيار مبني على انتقاء او اختيار. أو بتعبير أخر كانتقائية معززة بالنسق.
- فالسلطة توجد في الوقت الذي ينتقي صانع القرار اختيارا أو بديلا محددا من عدة اختيارات أو بدائل، وعندما يتم قبول ذلك الاختيار من قبل الآخرين.
- وتقدم السلطة في الأنساق الاجتماعية المركبة كوسيلة للتواصل الذي يسمح بنقل القرارات.
- وباعتبارها وسيلة للتواصل بين الخيارات والقرارات، فإن السلطة لا نتحصر في المؤسسات السياسية فقط، بل تنتشر وتمتد على نطاق واسع، خصوصا في المجتمعات الحديثة والمتباينة للغاية

- وقد عرف هذا المفهوم النسقي عدد مهما من الانصار في العلوم السياسية، والذين حددوا مفهوم السلطة _ ولو بشكل مختلف عن طرح بارسونز ولومان_ من منظور النسق الاجتماعي، باعتبارها الية يحقق بها النسق الاجتماعي مهامه وأدواره (David Easton, Karl Deutsch, William Gamson, Amos Hawley, Robert Lynd.)

التعاريف النقدية للسلطة

- ينظر هذا التوجه النقدي المستوحى من الماركسية والنيوماركسية الى السلطة كعلاقة سيطرة وخضوع، والتي لا يمكن فهمها الا من خلال لعبة المصالح، في سياق كلي وحيث اللاتوازن في علاقات القوة في المجتمع.
- ويعرف Peter Bachrach et Morton S. Baratz السلطة بأنها مجموعة من القيم والأفكار والطقوس والاجراءات التي تعمل بشكل نسقي ومتسق لصالح بعض الافراد أو المجموعات على حساب أفراد ومجموعات آخرى.
- ويعرف Steven Lukes السلطة بكونها امكان يتيح ممارسة فعل من قبل البعض على البعض الاخر وعلى حساب مصالحهم.

- وأما نيكولاس بولانزاس يعرف السلطة بالقدرة capacitéأي قدرة طبقة اجتماعية على تحقيق مصالحها الموضوعية والمحددة

- وعلى الرغم من المجهودات المبذولة في تعريفها، لايزال مفهوم السلطة غامض وذلك لثلاثة أسباب، الاول يعود الى الأبعاد المتعددة لهذا المفهوم، الشيء الذي يؤدي الى اختيار وتفضيل بعض الأبعاد على آخرى في التعاريف.
- والثاني لأن هذا المفهوم هو من بين المفاهيم الاكثر تأثيرا في رؤية عالم السياسة أو عالم الاجتماع للمجتمع.
- والثالث يعود الى كون هذا المفهوم يفهم من خلال تجارب المجتمعات التاريخية والمختلفة.

سوسيولوجيا القانون وسوسيولوجيا السيطرة(domination) عند ماكس فيبر

- للخروج من الغموض الذي يشوب مفهوم السلطة كما هو مبين أعلاه يقترح ماكس فيبر استخدام مفهوم اخر يتعلق ويرتبط بهذا المفهوم –السلطة- ولكن يسهم في تحديدها وجعلها ملموسة. هذا المفهوم هو ‘’السيطرة’’.
- فالتمايز والتكامل بين السلطة والسيطرة لم يكن موضوع اهتمام كل الذين تأثروا بماكس فيبر، غير أن ذلك يعتبر مهما لفهم منهج فيبر السوسيولوجي في سياق اهتماماته العلمية بالسياسة. كما أنه مهم لفهم المكانة التي يحتلها علم الاجتماع القانون في أعمال ماكس فيبر.

- إذا كان مفهوم السلطة هو مفهوم عام ينطبق على أي وضعية فإن مفهوم السيطرة أكثر دقة ويشير الى وضعيات محددة.
- فالسيطرة تحيل كما يقول على احتمال الخضوع والطاعة للأمر، لأنها سلطة وقوة مشروعة اجتماعية، بمعنى أن اسس السلطة هي محددة وواضحة ومقبولة من قبل أولئك الذين سيخضعون لها.
- في السيطرة أو الهيمنة تكون القواعد التي تحكم ممارسة السلطة معروفة ومحترمة سواء من قبل أولئك الذين يمارسون السلطة أو من قبل أولئك الذين تمارس عليهم .
- ويمكن القول إن مفهوم السيطرة عند فيبر ينطبق على العلاقات الاجتماعية الغير المتكافئة حيث يتم اطفاء الطابع الرسمي على القيادة والتوجيه بما يكفي لإظهار الاستقرار.

- بصيغة آخرى في السيطرة يتوقع الذين يمارسون السلطة أنهم سيتم قبول سلطتهم وقراراتهم كما يتوقع الخاضعون للسلطة تلقي الأوامر والقرارات، ويدركون انه يجب عليهم الخضوع لها.
- وعليه يمكن القول إن السيطرة هي السلطة المنظور اليها في شكل بنية ممأسسة أو ذات طابع رسمي على الاق، مما يمنحها بعض الواقعية وبعض الفاعلية.

- يمكن القول إن مفهوم السلطة عند فيبر هو مفهوم عام وكوني وشامل في حين أن مفهوم السيطرة هو مفهوم سوسيولوجي بامتياز، وهو ما يعطي الخصوصية لفهوم السلطة في سياق العلاقات الاجتماعية.
- وتعني السيطرة بالنسبة لفيبر مجموع العلاقات الاجتماعية التي تمارس فيها السلطة فعليا وفق قواعد معروفة.
- يمكن ان نقول كذلك بلغة سوسيلوجية إن السيطرة أو الهيمنة هي السلطة المتجسدة في شكل مؤسساتي أو شبه مؤسساتي.

- وفي المحصلة فالسيطرة إذن هي تلك العلاقة الاجتماعية التي تكون فيها السلطة مبنية ومعروفة وتمارس وفق قواعد ضمنية او صريحة، مقبولة من قبل الطرفين، مهما كانت هذه الاسس والقواعد.

القانون كأساس لمشروعية السيطرة

- ان التمييز الذي قام به ماكس فيبر بين السلطة والسيطرة مهم جدا لفهم سوسيولوجيا القانون عنده. فبين هذين المفهومين يتسلل القانون.
- فلكي تمارس السلطة بطريقة معروفة ومقبولة فإنها تحتاج الى أساس، أي الى شرعنة. ومن هذه الشرعنة يتم استلهام قواعد ممارستها.
- فالقوة المادية يمكن أن تكون أساس للسيطرة، حيث الحكم القائم على الخوف والرهبة غير أن هذه الاخيرة - أي القوة المادية- لايمكن أن تكون أساس لما يسميه فيبر السيطرة المشروعة، بل إنها سيطرة معدومة المشروعية أو على الاقل غير مشروعة.

أسس السيطرة المشروعة

- تتأسس السيطرة المشروعة حسب فيبر على ثلاثة أسس رئيسية، التقليد ، الكاريزم الشخصي، وأخيرا القانون الذي يحدد قواعد الوصول الى السلطة وممارستها.
- ففي الحضارات حيث التنامي التدريجي للعقلانية عبر مجهود عقلنة التنظيم الاجتماعي يمكننا أن نلاحظ امتداد وتمدد القانون في الحياة والتنظيم الاجتماعيين، ونلاحظ أيضا احتلال القانون لمكانة متزايدة في بناء مشروعية السيطرة والهيمنة.
- فحتى التقاليد تصبح قواعد يأتي القانون على توضيحها، ليحل في نهاية المطاف محل تلك التقاليد ويصبح المصدر الوحيد لمشروعية السيطرة.

القانون والعقلنة والمشروعية

- هناك ارتباط وتيق القانون والعقلانية عند فيبر فهو النموذج الاكثر عقلانية في مأسسة السلطة وفيه تتحقق الشرعنة الاكثر عقلانية للسيطرة.
- يقوي ويعمق القانون السيطرة التي ينعتها فيبر بالعقلانية الشرعية.
- فالقانون قد تولى تدريجيا مهمة بناء مشروعية السلطة الممأسسة والسيطرة المشروعة في المجتمعات الغربية

- تشكل سوسيولوجيا القانون جزءا من سوسيولوجيا المجتمعات المعاصرة وخاصة علم الاجتماع السياسي لهذه المجتمعات
- سوسيولوجيا القانون عند فيبر متموضعة متموقعة من داخل سوسيولوجيا الهيمنة عنده

القانون وبنيات السيطرة والهيمنة

- للقانون حسب فيبر اثار مباشرة في تطور ثلاثة بنيات للسيطرة والهيمنة:

1. السيطرة والهيمنة الاقتصادية والسياسية للبورجوازية
2. سيطرة وهيمنة الدولة الامة الالمانية
3. الحد من سيطرة وهيمنة البيروقراطية الادارية

السيطرة والهيمنة الاقتصادية والسياسية للبورجوازية

- يرى فيبر أن البورجوازية هي الطبقة الوحيدة القادرة على احياء الاقتصاد الالماني الذي كان متخلفا بشكل خطير عن منافسيها الاوربيين.
- تبني البورجوازية سلطتها ضد ثلاثة طبقات آخرى يرى فيبر أنها غير قادرة على المساهمة في ازدهار الاقتصاد الالماني وهي الطبقة الفييودالية القروية، الطبقة العمالية وطبقة بيروقراطي الدولة.
- من هذا المنظور يرى فيبر أن العقلانية القانونية هي الضامنة للعقلانية الاقتصادية التي تمثلها البورجوازية، وذلك لأن المرور من الهيمنة التقليدية الى الهيمنة القانونية - العقلانية هو الذي سيسهل وصول البورجوازية الى وضعية مسيطرة

سيطرة وهيمنة الدولة الامة الالمانية

- إن القانون بالنسبة لماكس فيبر هو الالية الاساسية لترسيخ هيمنة وسيطرة الدولة القومية الالمانية على اقليمها وعلى علاقتها مع الدول المتنافسة. فألمانيا تتواجد في موقع جغرافي يفرض عليها ان تقاوم باستمرار من أجل البقاء ومن أجل تأمين مكانتها، فإذا كانت البورجوازية قادرة على تأمين الرخاء الاقتصادي لألمانيا فإن الدولة القومية القوية والموحدة هي الكفيلة بضمان السلامة والامن الاقليمي، السياسي والثقافي لألمانية في اوروبا. وهذه هي الوظيفة الثانية للقانون من حيث تعزيز السيطرة السياسية للدولة القومية.

الحد من سيطرة وهيمنة البيروقراطية الادارية

- إذا كان القانون هو الذي يمنح للبيروقراطية قوتها بشكل أساسي فإن هذا الاخير هو نفسه يمكن أن يلعب دورا أساسيا ووظيفة آخرى تتمثل في القضاء والحد من سيطرتها. فسلطة البيروقراطيين لابد من تقييدها والحد منها بشكل يترك المجال لسلطة السياسيين وحصر وظيفة البيروقراطية في تأمين الادارة العمومية

ثالثا: أي تفكير حول سوسيولوجيا القانون وحول السلطة

1. التعريف السوسيولوجي للقانون
2. دور القانون في صرعات وعلاقات السلطة
3. رمزية القانون

1-التعريف السوسيولوجي للقانون

- ان القانون والسلطة هما مفهومان مرتبطان بشكل وثيق برؤية المجتمع، ويدخلان في بعض جوانبهما في التصور الايديولوجي للمجتمع، فهما عاملان فاعلان في هيكلة وتنظيم المجتمع، فالعلاقات الاجتماعية بين مكوناته.
وانطلاقا من الجانب المعياري والتأسيسي فالقانون والسلطة ينتميان الى عالم القيم;
- إن العلاقة بين القانون والسلطة ليست مجرد علاقات خارجية بل إن فكرة السلطة هي جزء من تمثل القانون، فلكي يكون القانون فعالا لابد من الاعتراف به كسلطة. والقانون كخطاب هو خطاب للسلطة.
- القانون خطاب السلطة لأنه أولا مقبول من قبلها كتعبير مرخص له وكتعبير حقيقي وفعال. فالقانون بدون سلطة ليس بقانون فهو مجرد كلام أو شيء مكتوب. والقانون لايكون موجودا الا إذا وجدت قيمته الايديولوجية.

فالسلطة عنصر متأصل في مفهوم القانون وهي التي تحوله الى خطاب قانوني. ولكي يوجد الخطاب القانوني يجب أن يعترف به كخطاب للسلطة.

2-القانون و علاقات السلطة و السيطرة

- **يعد القانون عاملا فعالا في الصراعات بين الافراد كما في الصراعات الاجتماعية، فهو يستخدم لتجنب النزعات وحلها كما يستخدم أحيانا لإثرتها أو خلقها أو الحفاظ عليها. وهو بهذا المعنى يساهم في القواعد التي تحكم علاقات السلطة والسيطرة التي تكمن وراء الصرعات.**
- **إن القانون أحيانا هو انعكاس ومرءات لعلاقات السيطرة والسلطة القائمة أحيانا أخرى يكون متوجسا من علاقات السيطرة والسلطة القائمة.**
- **فكما أن السلطة تخلق القانون فالقانون يخلق السلطة والسيطرة أو الهيمنة. هذه الوضعية غالبا ما تكون متكاملة كما يعاكس بعضها البعض.**
- **يقال عادة إن القانون يضفي المشروعية على السلطة، فهو من خلال ذلك يضفي المشروعية على نفسه.**
- **يستمد القانون وجوده ومبرره من السلطة والسيطرة التي ينشئوها.**
- **إن القانون في المجتمعات التي تعتمد السيطرة العقلانية-الشرعية-القانونية، ومن خلال إضفاء المشروعية على السلطة الرسمية، فهو يؤسس لمشروعيته الخاصة وعلى هذا الاساس قامت دولة القانون.**
- **فالقانون يأمن أساس مشروعية الدولة ، والدولة تعطي للقانون سلطته وهيبته.**
- **في المجتمع العقلاني الشرعي - الذي هو في الحقيقة دولة القانون – يتم ضمان سيطرة الدولة وإعادة إنتاجها باستمرار من خلال القانون الذي ينشئها والذي ينبتق عنها**

- من المهم أن نأخذ بعين الاعتبار صوت القانون تجاه السلطة بمثل ما نأخذ بعين الاعتبار مايقوله عنها.
- فعندما يعتبر قانون الشغل طرفي عقد الشغل متساويين فقد حجب هذا الاخير عدم المساوات القائم في ميزان القوة بين المشغل والعامل.
- أيضا في العديد من التنظيمات البيروقراطية لا يتم ذكر المكان الحقيقي للسلطة في التشريعات وفي القرارات التنظيمية التي تنص على عمل ونشاط هذه البيروقراطيات

- ورغم أنه لا يمكن إنكار أن علم الاجتماع القانون هو جزء من علم الاجتماع السياسي فإنه يرتبط أيضا بعلم الاجتماع أوسع للسلطات وذلك اخذا بعين الاعتبار تعدد وتنوع أماكن وميادين السلطة وعلاقات الهيمنة والسيطرة في المجتمعات المعاصرة.

- إن جميع العقود بمختلف أنواعها، والتي تشكل جزء كبيرا من الحياة القانونية خارج الدولة تنطوي على علاقة سلطة وهيمنة وسيطرة، والحالة الأكثر وضوحا في هذا المضمار هي الاتفاقات أو المفاوضات الجماعية التي تتم بين المشغلين والأجراء. كما يمكن أن نرصد ذلك في عقد الاجار أو عقد الكراء أو عقد التأمين أو عقد بيع العقار وعقد الكاتب والناشر وبين الفنان والناشر.

3- الرمزية في القانون والسلطة والسيطرة

- يحيط القانون نفسه بطقوس ورموز تهدف الى خلق الاحترام وحتى الخوف لدى الخاضعين له.
- كالطقوس والرموز التي تحيط بتمرير القوانين من قبل المشرع، وتلك التي تحيط بجلسات المحاكم وتوقيع العقود.
- ان الرموز التي تحيط بالقانون هي رموز السلطة التي تنشؤ القانون وتذكر بسلطة القانون.

وظائف القانون

- وظيفة تنظيم علاقات الهيمنة بين الحاكم والمحكوم من جهة، وفي مابين الفاعلين في السياسة من جهة آخرى